إيران وسوريا ومصر

عادل العدوي وديفيد بولوك

تسعى الولايات المتحدة الآن إلى إبرام اتفاقات في جنيف مع كل من إيران وسوريا – وهما نظامان معاديان قمعيان ودكتاتوريان منذ وقت طويل. وفي الوقت نفسه تناى الولايات المتحدة بنفسها عن مصر – وهي حليف رئيسي منذ وقت طويل اتسم نظامه الحاكم بالاستبداد نوعا ما – وإذا أعدنا صياغة مقولة تاليراند يمكننا القول إن هذا أسوأ من النفاق ، إنه موقف خاطئ.

ويقول الداعمون لهذه السياسة بأن الفارق هو أن الولايات المتحدة تقوم في الحقيقة بتقديم الدعم لمصر – ولهذا ينبغي على واشنطن أن تستخدمه كنقطة نفوذ لتعزيز الديمقراطية هناك. ولكن بعيداً عن حقيقة أن هذا الدعم لا يؤتي ثماره ، فإنه أيضاً يقلب المنطق رأساً على عقب. فالدعم المقدم لمصر ليس منة أو فضلا في مقابل الديمقراطية ولكنه استثمار لدى حكومة صديقة تدعم مصالح أمريكية حيوية وهي: مكافحة الإرهاب والوصول الاستراتيجي والسلام مع إسرائيل ، والعلاقات الجيدة مع الدول العربية الرئيسية المنتجة للنفط. ولكن نرى اليوم مرة أخرى مشهدا عبثيا للولايات المتحدة التي لا تحاول ممارسة الضغط سوى على أصدقائها – وليس على أعدائها – لكي يقوموا بإصلاح أنظمتهم السياسية الداخلية.

وعطفا على ذلك ، يضيف الاتفاق النووي التكتيكي الحالي مع إيران عدة أسباب جديدة لتعزيز العلاقات الأمريكية مع مصر وليس لتقويضها. أولا: هذا من شأنه أن يساعد في إعادة طمأنة حلفاء الولايات المتحدة الغاضبين من السياسة الأمريكية – من الخليج إلى إسرائيل وما وراءها – بأن الولايات المتحدة سوف تبقى إلى جانب أصدقائها ، على أن تكون مصر في القلب من اهتمامها على وجه الخصوص. ثانياً : من خلال دعم حلفاء الولايات المتحدة وخياراتها في المنطقة ، فإن ذلك سيكون بمثابة حافز إضافي لإيران يدفعها إلى التفاوض على اتفاق نووي مقبول طويل الأجل. ثالثا : العلاقات القوية مع مصر تعتبر بمثابة بوليصة تأمين جيدة لتقوية دائرة التحالفات الإقليمية الأمريكية الأساسية في حال ما فشل الاتفاق مع إيران.

والحجة الأخيرة لأنصار مدرسة «قطع المساعدات» ، هو أن من شأن ذلك أن يكون في صالح مصر ، لأن الضغط للقيام بإصلاحات هو وحده الذي سيعزز الاستقرار على المدى الطويل هناك. ولكن إذا ما نظرنا إلى النزاع بين الجيش و«الإخوان» الذي محصلته صفر، فمن المرجح في الواقع أن يسبب الدعم المتذبذب للحكومة المصرية إلى تشجيع الد خصومها على شن حرب جهادية ضدها – وبالتالي يؤدي إلى تصاعد العنف والحكم على 90 مليون مصري بمزيد من المعاناة. وبذلك ينتهي الأمر بالمؤيدين لسياسة ممارسة الضغوط من أجل الديمقراطية إلى إثارة حالة عدم الاستقرار البالغة التي يزعمون أنهم يسعون لتجنبها. وفي ضوء جميع الأسباب المذكورة ، فإن المستقبل السياسي لجماعة «الإخوان» في مصر هو ليس في مصلحة الولايات المتحدة.

وفي مقابل ذلك ، كان الركن الأساس في العلاقات الأمريكية المصرية هو التعاون العسكري فيما بينهما ، حيث لعبت علاقة واشنطن الأمنية الإستراتيجية عميقة الجذور مع أقوى جيش عربي دوراً بارزاً في حربها ضد تنظيم «القاعدة» وعمليات مكافحة الإرهاب و أمن الطاقة الإقليمي والجيوسياسي. ولكن سياسة إدارة أوباما الحالية تجاه مصر تعرّض هذه المصالح المشتركة إلى الخطر.

ويأتي مستقبل المساعدات العسكرية الأمريكية إلى مصر في مقدمة تلك المخاوف ، حيث أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية بياناً في 9 أكتوبر جاء فيه أنه سيتم تعليق بعض المساعدات ولكن يمكن استئنافها «عند إحراز تقدم حقيقي نحو قيام حكومة مدنية شاملة لجميع الأطياف مُنتخبة بطريقة ديمقراطية». ومع ذلك يبقى معنى «الشمولية» غير واضح ، فهناك شريحة واسعة جداً من المصريين تم إدماجها في العملية السياسية منذ الإطاحة بنظام مرسي ، وحتى أن بعض السلفيين الذين يُعتبرون أكثر الحركات الإسلامية المحافظة في مصر غدوا جزءاً من العملية.

وحتى أن الجناح السياسي لجماعة «الإخوان» – «حزب الحرية والعدالة» – قد تمت دعوته في البداية للمشاركة في المرحلة الانتقالية التي بدأت في 3 يوليو. ولكنهم رفضوا الدعوة وظلوا غير معترفين بهذه الأحداث. وتحول هذا الرفض إلى حملة لإرجاع عقارب الساعة إلى الوراء حيث بدأ قادة «الإخوان» في تحريض جماهيرهم في ساحات التظاهرات على استخدام العنف ضد الدولة المصرية وضد الداعمين للإطاحة بمرسي من المدنيين. وأدى ذلك إلى اعتقال العديد من قادة «الجماعة» ، ولكن هناك كبار رموز «الإخوان» خارج السجن مثل عمرو دراج الذين لم يقبلوا بعد بالواقع السياسي الجديد الموجود على الأرض.

وفي ظل هذه الظروف ، فإن التصور الذي يلوح في الأفق بأن البيت الأبيض عازم على إدراج «الجماعة» المحظورة في العملية السياسية المصرية سيسهم في المزيد من زعزعة الاستقرار في البيئة الجيوسياسية في الشرق الأوسط. فتعليق المساعدات نال ترحيبا من جماعة «الإخوان» الأمر الذي شجعهم بشكل غير مباشر على الاستمرار في التمرد والعصيان. أما الجهاديون والإرهابيون في سيناء – الذين اغتالوا وارتكبوا عشرات الهجمات الإرهابية ضد الجنود المصريين – فهم يرحبون بأي قرار يصدره أوباما والذي يُضعف من القوات المسلحة المصرية – عدوهم الأوحد في هذه المرحلة – أو يشكل ضغطاً عليها.

وكان الوزيران الأمريكيان هاغل وكيري داعمين للحكومة الانتقالية في مصر حيث أقر كيري على الملأ بأن مصر «تستعيد الديمقراطية». وأوضح أن «تدخل الجيش كان انصياعاً لمطلب الملايين والملايين من المصريين» بعد «أن سُرقت الثورة من قبل الكيان الأكثر تنظيماً في الدولة – وهو جماعة «الإخوان»». ولعل هذه التصريحات تبدو متناقضة مع تلك التي أدلت بها مستشارة الرئيس الأمريكي للأمن القومي سوزان رايس التي أكدت على أنه «بعد استخدام الحكومة الانتقالية. ... للعنف المفرط ضد المدنيين فإن الولايات المتحدة أوضحت جلياً أنه لا يمكن لنا أن نفعل أشياء كالمعتاد».

لذا يجب تسوية التوتر الداخلي بشكل سريع ويكون ذلك مستوحى من المصالح الإستراتيجية الواضحة للولايات المتحدة. وبالنظر إلى التعريف الجديد والضيق الذي صاغه الرئيس أوباما لهذه المصالح الأساسية في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قبل بضعة أشهر، فإن إدارته «وحلفاءها في الكونغرس» ليسوا بحاجة للتظاهر بأن مصر تتبنى نظاما ديمقراطيا بالكامل. وسوف يكون الاستقتاء على الدستور في – – مناسبة مبكرة ملائمة لكي تستأنف الولايات المتحدة تقديم المساعدات الكاملة لمصر. وفي هذا الشرق الأوسط المضطرب ، لم تكن العلاقة الأمريكية المصرية على نفس القدر من الأهمية الذي هي عليه الآن. ولا يزال الاتفاق الخاص بإيران ومؤتمر جنيف الثاني القادم بشأن سوريا يضيفان مجموعة أخرى من الأسباب الوجيهة لاستعادة تلك العلاقة الهامة بدلاً من تقويضها من خلال استمرار تعليق المساعدات.

عن «معهد واشنطن».. وعادل العدوي هو زميل الجيل التالي في معهد واشنطن ، وديفيد بولوك هو زميل كوفمان في المعهد ومدير منتدى فكرة

جبهة النصرة لأهل الشام.. من التأسيس إلى الانقسام

حمزة المصطفى

تمهيد: عن «الجهاد» والجهاديين في سورية قبل الثورة

ترجع جذور الحركة السلفية في سورية إلى نهاية القرن التاسع عشر في ما اصطلح على تسميته بـ «السلفية الإصلاحية»، والتي كانت شبيهة إلى حد كبير بالسلفية الإصلاحية التي نشأت في مصر على يد الشيخ محمد عبده ؛ بمعنى أنها كانت حركة تنويرية وتثقيفية نشأت لمواجهة حالة الاستبداد والتخلف الموروثة من العهد العثماني ، ولعل من أبرز رموزها آنذاك الشيخ عبد الرحمن الكواكبي ، والشيخ جمال الدين القاسمي ، والشيخ محمد رشيد رضا. وقد تفرّعت عن هذا التيار عدة جمعيات ، كانت قد أدت دورًا مهمًا في الحياة السياسية ، ومن أبرزها: «الجمعية الغراء» التي تأسست عام 1924، وجمعية التمدن الإسلامي التي أسسها عام 1930 مظهر العظمة وبهجت البيطار «أحد تلامذة الشيخ جمال الدين القاسمي». وبخلاف التيار السابق ، نشأت الحركة السلفية التقليدية «المحافظة» متأثرة بالمرجعيات التاريخية للتيار السلفي التقليدي ، مثل ابن تيمية وابن قيّم الجوزية، ولاحقًا بالشيخ محمد بن عبد الوهاب. وتدين السلفية التقليدية بالفضل في إحيائها وتفعيل نشاطها في سورية إلى الشيخ محمد ناصر الدين الألباني «1914–1999» ، والشيخ عبد القادر الأرناؤوط ، وتلميذه الشيخ محمد عيد العباسي الذين نشطوا ضمن المعاهد الشرعية وركّزوا على نشر الدعوة وأفكار التيار السلفي من دون الانغماس في العمل السياسي. أما بذور السلفية الجهادية في سوريّة ، فإنها خرجت من رحم جماعة الإخوان المسلمين التي نشأت في سورية في منتصف الثلاثينيات وأعلن عنها رسميًا عام 1945، وانتخب مصطفى السباعي مراقبًا عامًا لها ؛ فبعد عصيان حماة عام 1964 أسست مجموعة من أعضاء الجماعة بقيادة مروان حديد خطًا جديدًا يختلف عن توجهات مؤسسيها الذين كانوا يفضلون طريق العمل السلمي للوصول إلى السلطة ، ومن أبرزهم مصطفى السباعي والشيخ عصام العطار. لقد تأثر مروان حديد بأفكار سيد قطب أثناء وجوده للدراسة في مصر ، وكان يطمح في نقلها إلى سورية.

كان مروان حديد مقتنعًا بأنّ «الجهاد» هو الطريق الوحيد للتخلص من «بلاء كحزب البعث». وفي سبيل ذلك ، حاول إقناع التنظيم العام للإخوان المسلمين بالإعداد للمواجهة مع السلطة ، وتشكيل ذراع عسكريّ للجماعة. ولما لم ينجح في ذلك ، توجه مع تلاميذه للإعداد للقتال ، وذلك من خلال العمل المسلح مع حركة فتح الفلسطينية في قواعد الشيوخ في غور الأردن «1968–1970» وهناك تمكن من إعداد النخبة الأولى لتنظيمه الجهادي ، الذي سماه «تنظيم الطليعة المقاتلة».

كان تنظيم الطليعة المقاتلة أول تجربة جهادية في سورية تتخذ من العنف «الكفاح المسلح» سبيلًا وحيدًا للتغيير. وقد شهد عقدا السبعينيات والثمانينيات مواجهات مسلحة بين هذا التنظيم «انضم إليه التنظيم العام للإخوان المسلمين عام 1980» وبين السلطة ؛ انتهت بخروج معظم قيادات التيار الإسلامي بعد موقعة «مجزرة» حماة عام 1982.

يمكن القول بأنّ تجربة الطليعة المقاتلة وفرت تربة خصبة لولادة الحركة الجهادية في سورية ؛ فالسلفية الجهادية المعاصرة تعتبر الشيخ مروان حديد «الشخصية الثانية» بعد سيد قطب التي ساهمت في نشأة التيار الجهادي. كما أنّ الجهاديين السوريين الذين «هاجروا» إلى ساحات الجهاد المختلفة نشأ معظمهم في كنف الطليعة المقاتلة. ولعل أحد أبرز وجوه تجربة مروان حديد هو أبو مصعب السوري ؛ والذي سيصبح منظر الحركات الجهادية في أفغانستان والجزائر والعراق وسورية.

بعد أحداث حماة 1982 وخروجه منتصرًا في المواجهة ، نجح النظام السوري خلال عقد الثمانينيات والتسعينيات في تقليص حضور الإسلام الحركي ، والتفكير الجهادي إلى أدنى حدوده. ويمكن ردّ ذلك إلى عاملين رئيسين: الأول : الإجراءات القمعية والقسرية ضد منتسبي الإسلام الحركي ، ولا سيما أنصار جماعة الإخوان المسلمين. والثاني، تحفيز النظام شخصيات ومدارس إسلاميّة لإرساء تيار إسلامي «لاعنفي»، يبتعد عن العمل السياسي، ويركز على القضايا الدعوية والتربوية والعمل الاجتماعي. ومن أبرز هؤلاء الشيخ جودت سعيد ومدرسته «سلفيّة اللاعنف»، والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي الذي كان مدافعًا عنيدًا عن الفقه الصوفي التقليدي في وجه الآراء السلفية ، وجماعة القبيسيات والتي ستنشط بشكل كبير بعد تولي بشار الأسد منصب الرئاسة.

لكنّ أحداثًا مفصلية حصلت في عقد التسعينيات ساهمت من جديد في إحياء التفكير الجهادي لدى بعض الشباب السوري «مثل تجربة «الأفغان العرب» وحركة المقاومة الإسلامية «حماس» وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان، وحرب الشيشان». وعلى وقع هذه الأحداث ، تشكلت مجموعات سلفية صغيرة مهتمة بالجهاد ومتأثرة بهذه التجارب من دون أن يكون هناك أي رابط تنظيمي في ما بينها.

مع ذلك، لم تعرف سورية نشاطًا جهاديًا خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي ؛ فالمجموعات الجهادية الصغيرة التي تشكلت متأثرة بالفكر الجهادي العالمي لم تجد الحاضنة الشعبية والقبول المجتمعي ، فوجد معظم منتسبيها طريقهم إلى خارج سورية ، والتحقوا بجبهات «الجهاد» المفتوحة في بقاع متعددة من العالم «مثل البوسنة والشيشان» ، وبخاصة بعد تأسيس «الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين» في فبراير 1998.

سعى النظام السوري منذ وصوله إلى الحكم للتضييق على الحركات الإسلامية واستئصال المجموعات الجهادية الناشئة ، لكنّ هذا الواقع تغيّر بشكل كامل مع ظهور بوادر الغزو الأميركي للعراق 2003 ، فأثناء التحضيرات الأميركية لغزو العراق كانت الأجواء في سورية تشحن على الصعد كافة باتجاه إعداد الجهاديين للقتال في العراق واستقبالهم ، وتحت عناوين مختلفة من بينها استباحة الغرب «الكافر» للأراضي المسلمة ؛ وهو خطاب غير مألوف لأحد الأنظمة العلمانية التي تعتبر متطرفة في رؤيتها وتعاملها مع الموضوع الديني. فقد دعا مفتي سورية الراحل الشيخ أحمد كفتارو في 26 مارس 2003 ، على سبيل المثال ، المسلمين عامة إلى الجهاد وإلى «استخدام كل الوسائل الممكنة في هزيمة العدوان ، بما في ذلك العمليات الاستشهادية ، ضد الغزاة المحاربين الأميركيين والبريطانيين الصهاينة». وأعاد الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي هذه الدعوة في خطبة الجمعة بتاريخ 13 يونيو 2003 ، وحثّ المسلمين الشباب على التوجه إلى «جهاد الفريضة» التي لم «تتجل أسباب فريضتها في عصر من العصور ، كما تجلت في هذا العصر على أرض العراق الإسلامية».

استطاعت المجموعات الجهادية الصغيرة في الفترة 2003–2005 إنشاء قواعد إسناد وإمداد في عدة مناطق من سورية ، مختارة تلك التي تتوافر فيها حاضنة اجتماعيّة للفكر الجهاديّ. وقد تولت هذه المجموعات ، والتي نشطت بشكل شبه علني تحت مسمى «لجان نصرة العراق» ، مهمة تجنيد المقاتلين السوريين ، وتسهيل مرور «المجاميع القتالية» القادمة من خارج سوريّة إلى العراق ، إضافة إلى جمع التبرعات من خلال جمعيات خيرية ، وأحيانًا في مساجد الأرياف.

يمكن القول إنّ ظروف حرب العراق عام 2003 ، جعلت من سورية ممرًا آمنًا للجهاديين إلى العراق ، وتشير الكثير من الدلائل إلى أنّ النظام السوري اعتبر تدفق الجهاديين مصلحة حقيقية تتمثل في انشغال القوات الأميركية في محاربة الجهاديين وتنظيم القاعدة في العراق. يضاف إلى ذلك أنّ الولايات المتحدة الراغبة آنذاك في تحقيق الاستقرار الأمني في العراق كانت مضطرة إلى فتح قنوات اتصال وتعاون مع النظام السوريّ لتحقيق ذلك.

استثمر النظام السوريّ ورقة القاعدة والجهاديين بشكل جيد في العراق في الفترة 2005–2008 للخروج من عزلته الدولية المفروضة عليه ؛ فالتضييق على حركة الجهاديين وضبط الحدود والتعاون الاستخباراتي كان الثمن المقابل لتخفيف الضغوط الأميركية عليه. وقد أدى ذلك إلى افتراق المصالح بين تنظيم القاعدة والنظام السوري، فانتقل الأخير بنظر الجهاديين وتنظيم القاعدة من عدو مسكوت عنه، إلى عدو تتعين مواجهته. ضمن هذا السياق، شهدت العاصمة السوريّة دمشق في 27 سبتمبر 2008 تفجيرًا انتحاريًا استهدف مجمعًا للفروع الأمنية في منطقة القزاز. وقد اتهمت السلطات السورية مجموعة جهادية تابعة لتنظيم القاعدة بالوقوف وراء هذه التفجيرات.

لقد تركت التجربة العراقيّة تداعياتها المباشرة على التيار الجهادي في سورية ؛ إذ ساهمت في خلق جيل جديد من الجهاديين السوريين. كما برزت خلالها أسماء عناصر قياديّة سورية من أبرزها خالد سليمان درويش الملقّب بـ «أبو الغادية السوري». أما على صعيد المقاتلين «المجندين» في العراق، فقد جاء السوريون في المرتبة الثانية من حيث العدد ، وبنسبة بلغت 13% من إجمالي عدد الجهاديين هناك ، وذلك بحسب إحصاءات نشرت في المنتديات الجهادية عام 2007. وقد عاد معظم هؤلاء إلى سوريّة بعد تراجع نشاط التيار الجهادي في العراق ، وقد أسهموا بصورة ملحوظة في الثورة السورية.

عن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»

التعليم بوصفه قضية أمنية

توني بلير

في نوفمبر «الماضي» تحدثت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للمرة الأولى منذ ثلاثة عشر عاما. وقد لفت انتباهي مدى اختلاف المزاج الآن ، ففي سبتمبر من عام 2000 كان العالم يبدو مختلفا تمام الاختلاف ، فآنذاك كنا نحاول تبيان وتفصيل النظام الأمني الجديد في العقد التالي لسقوط سور برلين.

ولم يخل الأمر من التحديات بكل تأكيد ، ولكن الأجواء كانت خفيفة وإيجابية حتى عندما كنا نناقش القضاء على الفقر في العالم النامي.

بيد أن المزاج هذه المرة كان كئيباً، ثم جاءت الأيام الأولى من عام 2014 لتجعله أكثر كآبة.

وما عليك إلا أن تستعرض ملخص أحداث أي يوم وسوف تجد قصصا عن إرهاب وأعمال عنف ترتكبها جهات فاعلة لا تنتمي لدولة بعينها ، فضلا عن تلك التي تنفذها دول ، ولكن جميعها ترتكب في سياق من الانقسام والصراع بسبب اختلافات مرتبطة بالعقيدة الدينية.

هذا هو الصراع الجديد في القرن الحادي والعشرين ، ولن ينسى لنا الفوز إلا إذا حاربنا أسبابه الجذرية وكذلك عواقبه المروعة.

واليوم ، في قوس يمتد من الشرق الأقصى عبر الشرق الأوسط إلى شوارع ومدن في أوروبا والولايات المتحدة ، نواجه آفة حصدت أرواح الأبرياء وشوهت المجتمعات ، وزعزعت استقرار الكثير من البلدان. وهو تهديد يتطور وينمو باستمرار ويتحور في مواجهة كفاحنا ضده.

ويعمل المتطرفون الذين ينشرون هذا العنف من خلال شبكات قادرة على الوصول إلى الشباب وتعرف بقوة التعليم ، سواء الرسمي أو غير الرسمي.

ويعبئ المتطرفون العقول الشابة باعتقاد مفاده أن كل من يخالفهم في الرأي عدو وليس مجرد عدو، بل عدو الله.

ومن المفهوم أن تركز المناقشات الأمنية غالبا على العواقب ، فبعد وقوع أي هجوم ، تفكر الدول في تدابير أمنية فورية ، فتطارد الإرهابيين وتتصيدهم ، ثم نعود إلى حياتنا اليومية إلى أن يقع الهجوم التالي.

ولكن التغيير الدائم لهذا الواقع يعتمد على التعامل مع الأسباب الجذرية للتطرف. وبطبيعة الحال تلعب السياسة دورها ، والمتطرفون بارعون في استغلال المظالم السياسية ، ولكن التربة التي يغرسون فيها بذور الكراهية يخصبها الجهل ، وهذا هو السبب الذي يجعلنا في احتياج إلى التفكير في التعليم باعتباره قضية أمنية.

إن المتطرفين يبررون القتل باسم الرب ، وهو انحراف فاحش عن الإيمان الديني السليم. وهو أمر بالغ الخطورة بسبب الأضرار التي تترتب عليه بشكل مباشر والانقسام المدمر والطائفية التي تتغذى عليه بشكل غير مباشر.

وكل قتل يخلف مأساة إنساني ة، ولكنه يتسبب أيضا في تفاعل متسلسل من المرارة والكراهية. وهناك خوف حقيقي في المجتمعات المبتلاة بمثل هذا التطرف ، خوف يشل الحياة الطبيعية ويدفع الناس بعيدا عن بعضهم البعض.

وتعمل العولمة على مضاعفة هذا التطرف وزيادة حدته ، فالتطرف الذي لا تحده حدود من الممكن أن ينشأ في أي مكان الآن ، بعد أن أصبحنا أكثر ارتباطا من أي وقت مضى في التاريخ البشري ، وبعد أن أصبح بوسع المزيد والمزيد من الناس التواصل مع أولئك الذين يختلفون عنهم.

وبالتالي فإن الحاجة إلى احترام الجار المختلف عنك باتت أعظم أهمية ، ولكن نطاق تحديد هويته بوصفه عدوا يشكل أيضا أمرا بالغ الأهمية.

والأمر لا يتعلق بالتطرف الإسلامي فحسب ، فهناك أعمال تطرف تُرتكب ضد مسلمين بسبب دينهم ، واليوم هناك متعصبون مسيحيون ويهود وهندوس وبوذيون يشوهون الطبيعة الحقيقية لعقيدتهم الإيمانية.

ولهذا السبب فإن التعليم في القرن الحادي والعشرين يشكل قضية أمنية بالنسبة لنا جميعا. ويكمن التحدي في إقناع الشباب المعرضين لخطر الاستجابة لنداءات الإرهابيين بأن هناك طريقا أفضل لجعل أصواتهم مسموعة ، وسبيلا أكثر جدوى للمشاركة في العالم.

النبأ السار هنا هو أننا نعرف كيف نفعل هذا. وأنا أستخدم مؤسسة الإيمان التي قمت بإنشائها كمثال واحد هنا ، فبرامجنا المدرسية تشجع الحوار عبر الثقافات بين الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و17 سنة من مختلف أنحاء العالم. ويعمل برنامجنا الذي يصل إلى طلاب في أكثر من عشرين دولة على الربط بين الطلاب من خلال موقع آمن على شبكة الإنترنت ، حيث يتفاعلون فيما بينهم من داخل حجرات الدرس بتوجيه من معلمين مدربين.

ومن خلال مؤتمرات الفيديو الميسرة ، يناقش الطلاب قضايا عالمية من مجموعة متنوعة من أكثر من منظور عقدي وإيماني ، ويكتسبون مهارات الحوار المطلوبة لمنع الصراع من خلال كسر القوالب النمطية الدينية والثقافية.

وبالنسبة للمدارس في أكثر المناطق فقرا، فنحن نستخدم ترتيبات خاصة لأنها لا تستطيع الوصول إلى الإنترنت.

ومن المؤكد أننا مجرد قطرة في بحر ، ولكننا الآن لدينا الخبرة في أكثر من ألف مدرسة، وقد علمنا أكثر من خمسين ألف طالب ، كما نعمل في بلدان متنوعة بتنوع باكستان والهند والولايات المتحدة والأردن ومصر وكندا وإيطاليا والفلبين وإندونيسيا.

ويسرني ويشرفني أن أشهد هؤلاء الطلاب وهم يشعرون بالارتياح إزاء ثقافاتهم ومعتقداتهم الدينية والإيمانية ، التي تلهم العديد من الناس في مختلف أنحاء العالم.

وهناك العديد من الأمثلة الرائعة الأخرى لهذا النوع من العمل ، ولكنها تفتقر إلى الموارد والنقل وما تحتاج إليه من اعتراف.

ويتعين علينا أن نسارع إلى التعبئة من أجل إلحاق الهزيمة بالتطرف ، ونحن في احتياج إلى العمل العالمي. ومن الواجب على كل الحكومات أن تأخذ على محمل الجد مسؤوليتها عن تعليم الشباب وتثقيفهم وتدريبهم على قبول واحترام الناس من أتباع الديانات والثقافات المختلفة.

ولا توجد قضية أكثر إلحاحا الآن ، فهناك خطر حقيقي أن يحل الصراع الديني محل الصراعات الأيديولوجية التي شهدها القرن الماضي ، وبأشكال لا تقل تدميرا.

والأمر متروك لنا جميعا لكي نثبت للناس أننا لدينا فكرة أفضل من تلك التي يعرضها عليهم المتطرفون ، أن يتعلموا من بعضهم البعض ويتعايشوا فيما بينهم ، ولابد أن يشكل هذا جزءا أساسيا من تعليم الشباب.

عن «الجزيرة نت»